ضمن حفل توزيع جوائز "Arabia500"

«كي جي إل لوجستيك» تحصد جائزة أسرع الشركات نمواً في منطقة الشرق الأوسط

تم تكريم شركة «كي جي إل لوجستيك» بحصولها على المركز الأول كأكثر شركة نموا في الكويت خلال حفل توزيع جوائز Arabia500 والذي أقيم في إمارة دبي في 10 ديسمبر 2012.

حيث أقيم هذا الحفل تحت رعاية سمو نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ممثلا بوزير شؤون مجلس الوزراء محمد القرقاوي.

وقد تم اختيار 500 شركة من دول الخليج العربي والمتوسط وشمال أفريقيا وتركيا وباكستان للمشاركة في هذا الحفل وتوزيع الجوائز على الشركات الرابحة.

وتسلم رئيس مجلس إدارة شركة كي جي إل لوجستيك، د.علي دشتي الجائزة، وشكر مجموعة AllWorld Network على هذا التكريم، كما وجه الشكر لموظفي الشركة وعملائها والمصارف والموردين والمساهمين على دعمهم المستمر للشركة.

وقال دشتي انه: «انطلاقا من مسؤولية الشركة الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، تسخر شركة كي جي إل لوجستيك العديد من مواردها وخبراتها لمعالجة قضايا مهمة والهدف منها تبني المسؤولية لأعمال الشركة تجاه المجتمع وتحفيز الموظفين على التأثير الإيجابي في مجتمعاتهم عبر العمل مع العديد من الجهات العامة وغير الربحية والنفع العام».

الوكالة الدولية للطاقة تتوقع ارتفاع نمو الطلب على النفط بنسبة 7٪ عما كان متوقعاً

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة عن قلها نتيجة للتوترات في أسواق النفط العالمية نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام على خلفية نمو الطلب المتزايد أكثر من المتوقع من الصين وأيضا الانخفاض الموسمي لإمدادات المملكة العربية السعودية من النفط. وقالت انها بمثابة مفاجأة للجميع حيث بدا السوق أكثر تشددا مما كان متوقعا، محذرة في ذات الوقت من انه من المبكر جدا الإعلان عن عودة السوق إلى ما كان عليه من قبل وفقا للفاينشال تايمز. فقد ارتفع مؤشر خام برنت العالمي يوم الجمعة ليصل إلى 111,45 دولارا للبرميل بزيادة طفيفة نتيجة للأحداث التي حدثت في الجزائر التي تعد من الدول الرائدة في انتاج النفط والغاز الطبيعي في شمال افريقيا فقبل التداول كان بسعر 110,83 دولارات مستقرا على مدار الاسبوع. وقد عدلت الوكالة الدولية للطاقة من توقعاتها لنمو الطلب على النفط للعامين 2012 و2013 واضعة في الحسبان الزيادة في الاستهلاك من قبل الصين والولايات المتحدة والبرازيل. وحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة فإن الطلب على النفط نما بمقدار 975 ألف برميل في اليوم خلال 2012 ارتفاعا عما كان مقدرا سابقا بـ 850 ألف برميل لليوم، وحول توقعاتها عن العام 2013 توقعت الوكالة ان يزيد الطلب الى 930 ألف برميل يوميا بدلا من 865 ألف برميل يوميا مثلما كان متوقعا سابقا أي بنسبة 7٪. وحسب الوكالة الدولية للطاقة فإن انخفاض الإنتاج النفطي لدول أوبيك لشهري نوفمبر وديسمبر 2012 يعد انخفاضا قياسيا لإمداداتها النفطية على أساس سنوي، فقد زادت المنظمة من انتاجها في 2012 لأعلى مستوى على الاطلاق في أعقاب استمرار نمو الطلب على الرغم من زيادة الامدادات من دول أميركا الشمالية، وأضافت ان ايرادات عائدات النفط لدول أوبيك قد بلغت اعلى مستوياتها في العام الماضي بما يزيد على تريليون دولار على نفس النمط من زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار خام برنت.

● مدحت فاخوري

انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة الإنفاق على الأجور بنسبة 25٪

«بيتك للأبحاث»: 14,7 مليار دينار فائض الميزانية في 8 أشهر

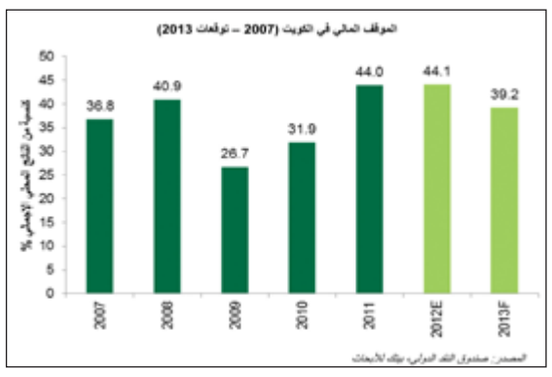

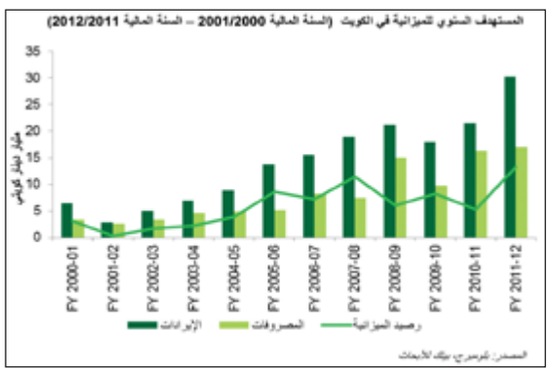

قال تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان الكويت حققت فائضا قدره 14,7 مليار دينار (52,2 مليار دولار) خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة المالية الحالية 2012ـ2013 (من أبريل 2012 إلى نوفمبر 2012) متجاوزة بذلك الفائض المسجل عن نفس الفترة من العام المالي السابق 2011ـ2012 وهو 11,6 مليار دينار. وأشار التقرير الى ان الإيرادات الفعلية المحصلة بلغت 21,6 مليار دينار كما في نهاية نوفمبر 2012، وهو ما يتجاوز بكثير المبلغ المتوقع للميزانية وهو 9,3 مليارات دينار.

ولاتزال عائدات النفط تشكل غالبية الدخل الحكومي، بنسبة 95٪ تقريبا من إجمالي الإيرادات الحكومية، كما انخفض الإنفاق الحكومي والمصروفات عن المبالغ المتوقعة وتراجع الإنفاق الرأسمالي، فيما زاد الإنفاق على الاجور بنحو 25٪ ليصل الى حوالي 2 مليار دينار.

وأفاد التقرير بأن الكويت تقلل عادة من أسعار النفط في الميزانية محددة إياها عند فقط 65 دولارا للبرميل خلال خطة ميزانية السنة المالية 2013/2012، مما أدى إلى انخفاض توقعات الإيرادات، قد تراوحت أسعار النفط (برنت) عند متوسط 111,9 دولارا للبرميل في عام 2012، وتجاوزت الإيرادات غير النفطية المبلغ المرصود لها في الميزانية للفترة بمبلغ 367 مليون دينار لتصل إلى 1,1 مليار دينار.

وأشار التقرير الى انخفاض المصروفات عن المبلغ المتوقع للفترة في الميزانية بمقدار 7,2 مليارات دينار لتصل إلى 6,9 مليارات دينار فقط، وانخفض أيضا الإنفاق الحكومي بصورة ضئيلة عن نفس الفترة من السنة المالية 2012/2011 عندما وصل إلى 7,1 مليارات دينار، ولكن الإنفاق على الأجور زاد بنسبة 24,7٪ على أساس سنوي ليصل إلى 1,9 مليار دينار، بينما انخفضت التحويلات بمقدار 23٪ بينما تراجع الإنفاق الرأسمالي بمقدار 20,3٪ ليصل إلى 577 مليون دينار فقط، وذلك بالمقارنة بالإنفاق الرأسمالي المرصود في الميزانية بمبلغ 2,6 مليار دينار للسنة المالية 2013/2012 ككل. وفي ضوء ذلك، عدل تقرير «بيتك للأبحاث» من توقعاته بالزيادة لفائض الميزانية الكويتية للسنة المالية 2013/2012 إلى 26,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت توقعاته السابقة تشير إلى 22,3٪من الناتج المحلي الإجمالي بعد تخفيض الإنفاقات الحالية والرأسمالية فضلا عن ارتفاع محصلة الإيرادات.

ولفت التقرير الى تحقيق الكويت فائضا قياسيا في الميزانية بمبلغ 13,2 مليار دينار (29,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في سنة2012/2011 (من أبريل 2011 إلى مارس 2012) حيث نمت الإيرادات، مدفوعة من قبل القطاع النفطي بنسبة 40,6٪ على أساس سنوي كما ارتفعت النفقات بنسبة 4,8٪، متوقعا أن تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية على المدى المتوسط.

وقال التقرير انه في الوقت الذي تتضمن ميزانية السنة المالية 2013/2012 مصروفات بمبلغ 21,2 مليار دينار (75 مليار دولار) أي بزيادة قدرها 9,3٪ عن الميزانية السابقة، فإن الحكومة لديها سجل من عدم إنفاق مصروفات ميزانيتها بالكامل وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية.

وبين تقرير «بيتك للابحاث» أنه طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، فإن هذه الارتفاعات في النفقات الجارية لا تشكل تهديدا على الموقف المالي للكويت، مشيرا الى ان الحكومة زادت نسبة الإيرادات المخصصة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة في السنة المالية 2013/2012، من 10٪ إلى 25٪.

وتوقع التقرير أن يكون لعوامل مثل انخفاض معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وحالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد الأميركي بالإضافة إلى الرياح المعاكسة لأزمة منطقة اليورو تأثير سلبي على العائدات خلال السنوات المقبلة، كما يتوقع أن تسجل الميزانية فائضا بمبلغ 26,4٪من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2013/2012.

تقليص فائض الحساب الجاري

توقع تقرير «بيتك للابحاث» أن يتقلص فائض الحساب الجاري ليصبح 39,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 والذي سجل نسبة 44,1٪من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 نتيجة لتراجع عائدات تصدير النفط، وستستمر عائدات تصدير النفط في تشكيل النصيب الأكبر بنحو 92٪ من عائدات التصدير في الفترة من 2013ـ2017.

وعلى النقيض من الفائض التجاري الكبير، توقع التقرير أن يظل رصيد السلع غير الاستهلاكية محققا لعجز في 2013 – 2017، وبالرغم من ذلك، يتوقع أن ينمو ائتمان الإيرادات بصورة مضطردة، مما ينعكس بشكل رئيسي على عائدات الأصول الأجنبية الكبيرة والمتزايدة في البلاد، وسوف تعمل تدفقات الإيرادات المرتفعة على تعويض الزيادة في الأرصدة المدينة للإيرادات (نتيجة لارتفاع تكاليف عودة الشركات الأجنبية إلى أوطانها) بل وسيزيد، وهو ما يدعم فائض الإيرادات ليصل إلى 17,4 مليار دينار في 2017. ورجح التقرير أن تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية، وان يزداد حجم المصروفات الجارية في ظل زيادة فاتورة الأجور الحكومية، حيث لا تشكل الزيادة الحالية في حجم الإنفاق تهديدا للمركز المالي الكويتي طالما حافظت أسعار النفط على معدلاتها المرتفعة. وخلص تقرير «بيتك للابحاث» للقول انه من المتوقع استمرار الكويت في تسجيل فائض كبير في الميزانية خلال السنوات المقبلة مدعومة بقوة القطاع النفطي، كما يتوقع أن يصل فائض الميزانية إلى 26,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2013/2012، فيما سيواصل النفط استحواذه على الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية، نظرا لعدم توقع وجود أي مصدر جديد للإيرادات أو ضرائب مبيعات على المدى القريب، حيث ستشجع ارتفاع عائدات النفط على زيادة مستوى الإنفاق الحالي، والذي يعمل بدوره على تحفيز نمو الاستهلاك المحلي.

«الشال»: 15,8٪ نسبة ارتفاع سيولة السوق العقاري بنهاية 2012

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن 2012 انتهى، وكانت حصيلته إيجابية إذ ارتفعت سيولة السوق العقاري بما نسبته 15,8٪ مقارنة بسيولة عام 2011 البالغة 2879 مليون دينار، عندما حقق عام 2012 مستوى 3334,6 مليون دينار، وجاءت سيولة 2012 في الترتيب الثاني خلال الـ 12 سنة الفائتة بدءا من عام 2001 وانتهاء بعام 2012.

وأضاف التقرير انه لا نستطيع الجزم باستمرار هذا التحسن في السيولة، لأن سيولة النصف الثاني من 2012 البالغة نحو 1500,6 مليون دينار، كانت أدنى من سيولة النصف الأول البالغة نحو 1834 مليون دينار، ولكن بالمجمل هو ارتفاع سنوي منذ عام 2010.

وقد بدأ السوق العقاري بارتفاع بعد عام 2000 لثلاثة أعوام متتالية حتى نهاية عام 2003 ليصل مستوى سيولته إلى نحو 2828 مليون دينار، لتعود مؤشرات ضعفه إلى الظهور في عام 2004 ولتستمر هذه المؤشرات حتى نهاية عام 2005 التي حقق فيها سيولة بلغت نحو 2231 مليون دينار.

وشهد 2006 تحسنا واضحا في سيولة السوق رغم أنه كان عام تصحيح في أسواق المال الإقليمية والبورصة الكويتية، واستمر حتى سجل مستوى سيولة قياسيا جديدا بنحو 4447 مليون دينار، في عام 2007 وهو أعلى مستوى حققه خلال الـ 12 سنة الماضية ولكنه سرعان ما تراجع مرة أخرى في عام 2008، واستمر هذا التراجع في عام 2009 الذي حقق فيه ثاني أدنى مستوى سيولة، في اثني عشر عاما من دون احتساب أثر التضخم، ثم عاد وتعافى من جديد في عام 2010، وامتد هذا التعافي إلى عام 2011 وعام 2012.

وحققت سيولة نشاط السكن الخاص المطلقة ارتفاعا في عام 2012، فارتفع نصيب السكن الخاص من سيولة السوق (وكالات وعقودا) إلى نحو 1853 مليون دينار مع ارتفاع في مساهمته النسبية إلى نحو 55,6٪ من سيولة السوق، بينما كان نصيبه نحو 54,2٪ من سيولة السوق في عام 2011، وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الخاص نحو 18,8٪، مقارنة بعام 2011.

وجاء ثانيا نشاط السكن الاستثماري، إذ ارتفعت مساهمته، من سيولة السوق إلى نحو 1189 مليون دينار كويتي مع هبوط في نسبة مساهمته من سيولة السوق إلى نحو 35,7٪ في عام 2012، فيما كان نصيبه نحو 37,1٪ من سيولة السوق في عام 2011.

وبلغت نسبة ارتفاع سيولة نشاط السكن الاستثماري نحو 11,2٪، مقارنة بعام 2011 واستحوذ نشاط السكن الخاص والاستثماري على ما نسبته 91,2٪ من سيولة سوق العقار في عام 2012، تاركين نحو 8,0٪ من السيولة للقطاع التجاري، مقارنة بنحو 8,3٪ في عام 2011 ونحو 0,8٪ للمخازن، مقارنة بنحو 0,4٪ في عام 2011.

وانخفض معدل قيمة الصفقة الواحدة، في نهاية عام 2012 للسكن الخاص لتصل إلى نحو 224,7 ألف دينار من مستوى 237,8 ألف دينار في عام 2011، بينما ارتفع معدل الصفقة الواحدة للسكن الاستثماري بشكل كبير إلى نحو 727,2 ألف دينار من نحو 684,9 ألف دينار، وارتفع أيضا معدل الصفقة الواحدة في التجاري إلى نحو 3,4 ملايين دينار بعد أن كان 3,1 ملايين دينار في عام 2011، وانخفض المعدل العام للصفقة في تداولات القطاع العقاري كلها في عام 2012 بنسبة ـ4,7٪، ويرجع السبب وراء هذا الانخفاض إلى تأثير مساهمة هبوط قطاع السكن الخاص على العقار مجمله كان أعلى من الارتفاع في إجمالي قيمة الصفقات العقارية.

نشاط ملحوظ في سوق العقار في 2012

الأفراد أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة استحواذ 53,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين، عن الفترة من 2012/01/01 إلى 2012/12/31، مبينا ان الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين إذ استحوذوا على 53,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 46,7٪ للفترة نفسها من عام 2011) و51,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (نحو 42,2٪ للفترة نفسها من عام 2011).

وأضاف التقرير أن المستثمرين الأفراد باعوا أسهما بقيمة 3,921 مليارات دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 3,739 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعا نحو 182,208 مليون دينار، وتغير نسب مساهمة الأفراد إلى الأعلى يعني زيادة في خاصية فردية تعاملات البورصة وهبوطا نسبيا للمساهمات المؤسسية في تداولاتها وهو تطور سلبي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 21,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (نحو 26٪ للفترة نفسها من عام 2011) و18,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 20,3٪ للفترة نفسها من عام 2011)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1,601 مليار دينار، في حين باع أسهما بقيمة 1,348 مليار دينار كويتي ليصبح صافي تداولاته، القطاع الوحيد شراء نحو 252,746 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 20,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 22,3٪ للفترة نفسها من عام 2011) و19,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (نحو 21,6٪ للفترة نفسها من عام 2011)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 1,483 مليار دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 1,413 مليار دينار ليصبح صافي تداولاته بيعا نحو 69,600 مليون دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 10,8٪ للفترة نفسها من عام 2011) و7,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (نحو 10,3٪ للفترة نفسها من عام 2011)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 553,596 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 552,658 مليون دينار ليصبح صافي تداولاته بيعا نحو 938 ألف دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها إذ اشتروا أسهما بقيمة 6,625 مليارات دينار مستحوذين بذلك على 90,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (نحو 91,9٪ للفترة نفسها من عام 2011) في حين باعوا أسهما بقيمة 6,623 مليارات دينار، مستحوذين بذلك على 90,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 90٪ للفترة نفسها من عام 2011) ليبلغ صافي تداولاتهم شراء نحو 2,409 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى ان نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة بلغت نحو 6,7٪ (نحو 5,6٪ للفترة نفسها من عام 2011) أي ما قيمته 487,164 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المبيعة نحو 462,107 مليون دينار، أي ما نسبته 6,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (نحو 6,5٪ للفترة نفسها من عام 2011) ليبلغ صافي تداولاتهم شراء نحو 25,057 مليون دينار، فيما بلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة نحو 3٪ (نحو 3,4٪ للفترة نفسها من عام 2011)، أي ما قيمته 220,542 مليون دينار في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2,6٪ (نحو 2,5٪ للفترة نفسها من عام 2011)، أي ما قيمته 193,076 مليون دينار ليبلغ صافي تداولاتهم بيعا نحو 27,466 مليون دينار.

وبمقارنة خصائص التداول خلال فترة الاثني عشر شهرا (يناير ولغاية ديسمبر 2012) ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو (نحو 90,7٪ للكويتيين و6,5٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2,8٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، (مقارنة بنحو 90,9٪ للكويتيين ونحو 6,1٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، أي ان بورصة الكويت ظلت بورصة محلية بإقبال من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد وهي خاصية إلى ازدياد لا للمؤسسات.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 11,8٪ ما بين ديسمبر 2011 وديسمبر 2012 (مقارنة بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته ـ40٪ ما بين ديسمبر 2010 وديسمبر 2011)، وقد بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2012 نحو 15,484 حسابا أي ما نسبته 6,3٪ من إجمالي الحسابات.

14,68 مليار دينار فائض الموازنة في الأشهر الثمانية الأولى من 2013/2012

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة حتى شهر نوفمبر 2012 الذي أشار إلى استمرارية الارتفاع في جانب الإيرادات، حيث بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 21,6062 مليار دينار حتى 2012/11/30 ـ 8 أشهر من السنة المالية الحالية 2013/2012 ـ أي أعلى بما نسبته 55,1٪ عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13,9324 مليار دينار، وبارتفاع نسبته نحو 15,4٪ عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2012/2011 والبالغة نحو 18,7224 مليار دينار. وأضاف التقرير ان الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2012/11/30 قدرت بنحو 20,4629 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 60,3٪ عن الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 12,7682 مليار دينار وبما نسبته 94,7٪ من جملة الإيرادات المحصلة، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأسعار من جانب وبلوغ الإنتاج في الفترة الأخيرة ما فوق حاجز الـ 3 ملايين برميل يوميا، أي قريبا من الطاقة القصوى، من جانب آخر.

وذكر ان ما تحصل من الإيرادات النفطية خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية كان أعلى بنحو 2,7075 مليار دينار، أي بما نسبته 15,2٪ عن مستوى مثيله خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة، وتم تحصيل ما قيمته 1,1433 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ 142,908 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,1642 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية بكاملها بنحو 550 مليون دينار عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات بالمعدل الشهري المذكور نفسه.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21,240 مليار دينار، وصرف فعليا ـ طبقا للنشرة ـ حتى 2012/11/30 نحو 6,9196 مليارات دينار بمعدل شهري للمصروفات بلغ 864,951 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة لكنها لم تصرف فعلا، كما ان الإنفاق في الأشهر الأخيرة من السنة المالية أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن فائض الموازنة في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية بلغ نحو 14,6866 مليار دينار، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة في نهاية هذه الشهور الثمانية سيكون أقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف فعلا والمعدل الشهري للإنفاق سوف يكون تصاعديا، بما يعمل على تقليص الفائض كلما تقدمنا في شهور السنة المالية وسيكون حتما أقل مع صدور الحساب الختامي ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة.